جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

التعددية الاجتماعية واشكالية بناء الدولة الحديثة في العراق بعد 2003

عباس جابر عبدالله *
جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2019/2/25
تاريخ التعديل : --
قبول النشر: 2019 /3/19
متوفر على النت:2019/7/4

الكلمات المفتاحية :
التعددية الاجتماعية
بناء الدولة الحديثة
العراق

الملخص

في الواقع ان مشروع بناء الدولة العراقية يذهب باتجاه دولة المكونات (التعددية الاجتماعية) ، خصوصا وان الشعب العراقي يتكون من تعددية (قومية ـــ دينية ـــ مذهبية) . فغياب مقومات الدولة المدنية الحديثة في العراق لعقود طويلة بسبب تعاقب اوجه الأنظمة الديكتاتورية لاسيما بعد سقوط نظام البعث ، يجعل صانع القرار السياسي العراقي امام تطبيق استراتيجية تجمع كل الطاقات والإمكانات نحو بناء هذه الدولة المتهالكة سياسيا ـــ اقتصاديا لاسيما وان التعددية الاجتماعية والعرقية تسود جميع اجزاء البلاد. لذا البحث ركز على التعددية الاجتماعية بما آلت اليه من الخلافات والرؤى التي سببت الكثير من المشاكل والعقبات التي عطلت تشكيل بناء دولة قادرة على مواجهة الازمات الداخلية والخارجية في ظل غياب التوافق الاجتماعي والسياسي (ديمقراطية توافقية). عليه صار من الضروري ايجاد الحلول التي تتطلع لتأسيس تلك الدولة شرط ان تحظى بقبول مجتمعي يحافظ على روح المواطنة والانتماء اولا ، ومن ثم تخضع تلك الدولة للأسس الوطنية الرافضة لأنواع الاقصاء السياسي ـــ الاقتصادي والاجتماعي وتوحيد اراء صانع القرار السياسي (اصحاب السلطة) لتأسيس هوية عراقية فعلية ذات صبغة وطنية بناءة ثانيا. ركز البحث ايضا على اشكالية بناء الدولة العراقية الى جانب اهم الاسس الكفيلة لنجاح اطر واسس بناء الدولة العراقية بعد 2003 ، ولعل ابرز تلك الاسس الاصلاح السياسي حيث انهاء المحاصصة السياسية والحزبية الى جانب الاصلاح الامني ومن ثم الاصلاح الاقتصادي الذي لا زال يعاني منه الشعب العراقي لا بل يتمنى المواطن اصلاح ولو جزء بسيط منه.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

المقدمة

الحديث عن غياب مقومات الدولة المدنية الحديثة في العراق لعقود طويلة بسبب تعاقب اوجه الأنظمة الديكتاتورية بالأخص بعد سقوط نظام البعث الصدامي ، يجعل صانع القرار السياسي العراقي امام تطبيق استراتيجية تجميع كل الطاقات والإمكانات نحو بناء هذه الدولة المتهالكة سياسيا ـــ اقتصاديا لاسيما وان التعددية الاجتماعية (التي اصبحت عبئا ثقيلا على البلاد) والعرقية التي اتخذت من الاتجاه الفرعي المذهبي طريقا ومسلكا في الوصول الى السلطة. فالعملية السياسية بعد 2003 استندت على مبدأ المحاصصة الطائفية الضيقة

*الناشر الرئيسي : E-mail : abbas.as@gmail.com

متناسية اسس الهوية الوطنية ، إذ تقاسمت الكتل والأحزاب السياسية كل المناصب والوزارات الى جانب تراجع مفاهيم المواطنة ومبدأ الوطنية والعدالة الاجتماعية مع إبعاد الكفاءات السياسية والاقتصادية عن استحقاقاتها المرسومة لتكوين دولة حديثة تنافس على الاقل دول المنطقة ، ناهيك عن تراجع الخدمات الاساسية التي لم يحصل عليها المواطن العراقي بعد عقود طويلة من الظلم والحرمان التي عاشها في ظل صدام حسين.

ان استمرار التمسك بالإرث الماضي الداعم لحالة عدم الاستقرار السياسي في العراق ازداد بشكل كبير في 28 حزيران 2004 عندما قامت الولايات المتحدة الاميركية بأنهاء اعمال حاكمها المدني على العراق بول برايمر ، وبالتالي فتحت الطريق لتأسيس حكومة مؤقتة كانت لها افرازاتها ومخرجاتها الى يومنا هذا وعلى الاصعدة كافة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل الدينية والثقافية على حد سواء على الشعب العراقي من الشمال الى الجنوب. لذا باتت اشكالية تكوين دولة عراقية حديثة تتبع الاسلوب الديمقراطي التوافقي معضلة حقيقية تتمثل بأبرز صورها الا وهي اضمحلال وفقدان الهوية الوطنية نتيجة الصراعات السياسية بين الاطراف السياسية. ورغم التعدد الاجتماعي (جوهر بناء الدولة الحديثة) الذي يعد احد ابرز صور الفسيفساء الاجتماعي لتكوين دولة المواطنة ، الا انه لم يسهم في حل المعضلة بالشكل المطلق بل زاد في تعقيد وتشابك ما موجود على ارض الواقع كونه اوجد معضلات متداخلة اخرى متعلق بعضها بعدم بيان صور واوجه ومعالم الهوية العراقية الحقيقية ، فكل مكون او طرف يبحث عن اطراف دولية او اقليمية يحتمي ويستقوي بها. عليه ازداد حالة التماحك السياسي بين الاطراف والاحزاب السياسية التي كونت دولة على اساس يفتقد كل الاساسيات الرئيسة لبناء الدولة، كالإصلاح السياسي والاقتصادي والتوافق الجمعي الديمقراطي لكل المكونات المؤسسة للعملية السياسية في العراق.

مما تقدم سيعالج البحث اشكالية ومعضلة فكرية (ايديولوجية) متعلقة بكون الدولة العراقية تعاني من عدم استغلال التعددية الاجتماعية لصالح بناء الدولة وفق مقتضيات المرحلة الراهنة ، كما تعاني الدولة من ضعف البناء الدستوري الذي لا يتماشى وينسجم مع مقتضيات وجود الدولة، فكيف سيكون الشكل البنيوي للدولة التي حروب وجوائح متتابعة في ظل التعددية الاجتماعية التي اخذت منحى التفرع المذهبي؟ وكيف سيكون شكل الدولة في ظل وجود اشكاليات سياسية واقتصادية تقف عائق امام تكوينها؟ وبالتالي تكون المحصلة النهائية للدولة عبارة عن نظام سياسي ــ اقتصادي هش غير قادر على تمثيل العراق كدولة مواطنة وشعب متلازم (منذ ولادته) بوجود تحديات كثيرة تقف امام تشكيل الدولة العراقية الحديثة. الاشكالية الاخرى التي يحاول البحث الاجابة عليها في محوره الثالث هي ما الاسس الحقيقية والكفيلة لبناء دولة عراقية حديثة قادرة على توفير المستلزمات كافة للشعب العراقي في ظل التوافق السياسي للأطراف العراقية المشاركة في العملية السياسية؟

عليه فرضية البحث ترى ان قضية بناء الدولة العراقية لاتزال تواجه مجموعة من التحديات والمعوقات يأتي على رأسها تحول التعددية الاجتماعية الى خلافات سياسية افرزت الكثير من المشاكل في مقدمتها ظهور الاشكاليات السياسية والاقتصادية لبناء الدولة التي عجز صانع القرار السياسي العراقي عن حلها كان على رأسها توفير الأمن والخدمات للشعب وضمان القانون

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417

والنظام اللازمين لبناء دولة المواطنة ، الى جانب اقامة تشريع اقتصادي حديث يتلاءم والمرحلة المقبلة مع تنمية اقتصادية مستدامة تحافظ على شكل وديمومة الدولة المزمع بناءها. ومن المعروف ان هذا من الصعب تحقيقه بدون الاستعداد الكامل لبعض الشروط الرئيسة ومن ضمنها القيام بالإصلاحات السياسية ــ الاقتصادية التوافقية من اجل المحافظة على الثقة الموجودة بين السلطة الحاكمة والشعب.

من هنا جاء البحث ليتناول محاور رئيسة ثلاثة ، ناقش الاول التعددية الاجتماعية في العراق وكيف اثرت على الاستقرار السياسي، بينما تناول الثاني اشكالية بناء الدولة العراقية الحديثة ، ليختم المحور الثالث بمناقشة اهم الاسس الرئيسة لبناء الدولة العراقية.

المحور الاول : التعددية الاجتماعية واثرها على الاستقرار السياسي في العراق

في الواقع إن التعددية الاجتماعية بوجهها القومي والديني في العراق ما هي الا حتمية تاريخية سياسية ، اجتماعية ــ ثقافية ، ومن ثم الاقتصادية. ومن ثم هذا الوجود افرز تفاعلات ايجابية تارة واخرى سلبية تارة اخرى ، هذا التفاعلات عبر مراحل التاريخ كان مرتبطاً بشكل او بأخر بنظام وعقيدة وايديولوجيات الحكام في العراق في مرحلته التاريخية ، لذا ظهرت في العراق مراحل تعايش سلمي وبالمقابل ظهرت مراحل انتكاس ولن نذهب بعيدًا جدا عن عمق التاريخ ولكن نشير الى المدة المحصورة بين نشوء الدولة العراقية عام 1920. وبلمحة خاطفة يمكن القول انه خلال الـ 100 عام اتجهت المجتمعات المتعددة في العراق بجانبها القومي والديني الى قسمين قسم حاكم وقسم محكوم ومن هنا كان نصيب المجتمعات (القومية والدينية) الصغيرة العدد الرضوخ تحت حكم الاخرى[1].

وفي تلك المدة لم يستطع الحكام اصحاب البعد التسلطي في العراق أن يفهموا الحتمية التاريخية للتعددية القومية والدينية والاجتماعية وإقصائهم للطبقة المثقفة بما فيهم الأكاديميين في بناء الدولة العراقية الديمقراطية القائمة اولاً على التعايش السلمي (التعددية الاجتماعية) بين المجتمعات القومية والدينية. إضافةً الى ذلك نلحظ تأثير العوامل السياسية الداخلية السائدة حينها في التأثير على عدم ولادة دولة عراقية ديمقراطية قادرة تكوين اسس البناء المجتمعي المتعدد. ايضاً تدخل دول الجوار في الشأن العراقي مع تدخل حكام العراق في الشؤون الخارجية للدول كان هو الاخر عامل معرقل للاستقرار السياسي والاجتماعي لأن طريقة تفكير الحكام وسلوكهم منعت هذه المجتمعات المتعددة من أن تفهم ماهية التمدن وبناء اسس دولة مدنية ديمقراطية تقوم على الاعتراف واحترام الاخر وجودًا وحقوقًا ، بمعنى دولة شراكة تجمع المجتمعات القومية والدينية بثقافاتها المتنوعة كافة[2].

ان موضوع التعددية الاجتماعية في العراق كواقع افرز ما يسمى الصراع على الهويات فمنذ التأسيس الفعلي للدولة العراقية عام1920 حتى هذه اللحظات التي يعيشها الفرد العراقي المؤسس في علقه فكريا (حلم دولة المواطنة) لا يزال صراع الهويات يأخذ منحى يبعد مسافات بعيدة عن بناء الدولة المثالية. والمقصود في الصراع هنا هو الصراع الظاهر للعيان ما بين الهويات الفرعية كالعربية مع الكردية مرة والهويات المذهبية بين الطوائف الدينية المتعددة مرة اخرى، كل هذا اثر على الهوية الكلية العليا للمجتمع العراقي وهي الهوية الوطنية للدولة. وهنا لابد ان نذكر بأن ظهور الوجه الحقيقي لهذا الصراع بدأ وبعمق بعد التغير الكبير الذي حدث عام 2003[3] ، وهناك العديد من الأسباب التي عمقت مبدأ

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417

الصراع على الهويات في المجتمع العراقي المتعدد (التعددية الاجتماعية) ومن ثم اثرت بالنتيجة على هوية الدولة بالمجمل، ولعل ابرز تلك الاسباب يأتي في مقدمتها التهميش والاضطهاد المقصود من قبل السلطة الحاكمة على طائفة معينة وكذلك قومية على حساب الأخرى. والمتتبع لنظام الحكم في العراق يلحظ بأن ما يعرف بالمجتمع السياسي أو أنظمة الحكم التي تولت على حكم العراق حاولت بشكل مستمر اضعاف الهوية الوطنية العراقية ويعزى ذلك الى اسباب مقصودة تتمثل بالميول الولائية ــ الانتمائية او بالأحرى الحزبية وربما تعود لأسباب غير مقصودة يمكن ان نرجعها الى قلة الخبرة السياسية لدى لطبقة الحاكمة التي تعاقبت على العراق وبالأخص بعد 2003 فالوضع بعد هذا التأريخ لم يشهد ممارسات تعود لـ لم شمل العراقي المتعدد الهويات الا في مناسبات وربما كانت مصلحية ولائية اكثر منها عراقية تحت مسمى المصالحات الوطنية.

التعدد المجتمعي العراقي الباحث عن هوية وطنية عراقية يعاني من الارث التاريخي الذي لازال يؤكد استمرار افرازاته للوضع الراهن ، فالرجوع تاريخيا الى التنافس العثماني الفارسي على العراق يستنتج مقاربة مفادها ان الوضع العراقي الحالي هو امتداد لحالة التمزق والتفكك الذي عاشه المجتمع سابقاً ، إذ تعاني الهوية الوطنية العراقية المجتمعية في السابق التمزق بفعل الموقع الجغرافي للعراق الذي كان يمثل منطقة الفصل بين القوى المتنافسة آنذاك العثمانية والفارسية ، فكان وقتها ولازال ميول الايديولوجية العراقية الى الولاء صوب المذهب لترسيخ ثقافة الانحياز أما إلى الدولة العثمانية أو للدولة الفارسية. اما بخصوص الانتماء الى المواطنة / الامة في ذلك الوقت كان يحدد على اساس العامل الديني ، لذا ظهرت فكرة التقييم الاجتماعي على اساس الولاء المذهبي[4] ، فعلى سبيل المثال المكون الشيعي من ذلك التأريخ الى اليوم يتم التعامل معه على أسس طائفية وانه حليف للدولة الفارسية اما المكون السني فهو ظهير للدولة العثمانية بحكم المذهب. عليه هذه المخرجات لا زالت تتجذر داخل المجتمع العراقي التي تداخلت الى جانب الدولة العمانية ولاءات اخرى ربما عمقت من حالة عدم الاستقرار السياسي للعراق الذي يطمح الى تأسيس الهوية الوطنية بأبعادها المجتمعية المتعددة ، حيث برزت انتماءات وولاءات عراقية الى دول الخليج (مصالح مذهبية) مما شكل وزعزع فكرة الولاء للعراق.

الوضع الحالي في العراق يستنبط منه شيء في غاية الاهمية الا وهو تعريف الفرد العراقي للهوية الوطنية (العمود الفقري لبناء الدولة) ما هي الا انزواء مثالي غير واقعي وغير موجود في الاصل فذهب يبحث عن هويته القومية والمذهبية لتكون (حسب معتقده) ظل يستظل به بعد فقدان الأمل بهوية المواطنة / الامة والانتماء للدولة. و من ما سبق نرى ان هذا التصرف ليس عيبا على الاطلاق بل العيب يرجع بالمجمل الى المجتمع السياسي (الطبقة الحاكمة) الذي عمق هذا الشعور والولاء لدى الموطنين بالهويات الفرعية على حساب الهويات الوطنية ونسيانهم للثقافة السياسية التي قادت بالخير الى عدم إيمانهم بالهوية الوطنية التي لم يحققوا منها غير العناوين والشعارات[5].

فمفهوم الثقافة السياسية والولاء للوطن لأسياد ورؤساء هذه الطوائف المتصارعة ، حتى مع نفسها، وبحكم ضياع الولاء الى المفهوم الوطني لهويتهم ، لم يكن أمامهما إلا التوجه والذهاب (بحكم المصلحة) الى الهويات الفرعية للحصول على المكاسب السياسية والاقتصادية في إدارة الدولة وبالتقاسم مع أسياد ورؤساء الطوائف والقوميات الأخرى ، مما ولد حالة من عدم الاستقرار

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417

السياسي والاقتصادي في هرم الدولة العراقية [6]، فعلى سبيل المثال حصول الطائفة المعينة على وزارت محددة سيقود بتلك الطائفة بأقصاء الطائفة الاخرى المسيطرة هي الاخرى على وزرات معينة وتستخدم القصاء المتبع نفسه. كما ان توجهات السياسية الخارجية والسلوك السياسي للدولة يعتمد هو الاخر على ايديولوجية الحزب الحاكم وليس الايديولوجية الوطنية التي تتشارك فيها كل الهويات العراقية، مما ولد حالة من عدم الاستقرار السياسي خصوصا بعد انقسام الكثير من الانتماء المذهبي الفرعي الى انقسامات اثرت على نفسها اولا ومن ثم على الهوية العراقية في ظل غياب الدولة ورؤيتها الحقيقية الى التعدد الاجتماعي الذي يعد في دول اخرى تراثا يجب المحافظة عليه.

مما تقدم نلحظ ان ترسبات ومخرجات أنظمة الحكم المتوالية على العراق مع قلة الوعي والإدراك السابق كانت لها الأثر الكبير على عقلية وتفكير المواطن العراقي في هذا المكون (الطريقة المذهبية) ، فانصياعه الى المذهب دون الوطن جعل منه مواطن هش ذات ميول عبودية (تقليدية) تفكيرا منه ان الايديولوجية المذهبية التي يؤمن بها ستقود بالدولة الى دولة مواطنة حقيقة لكنها على العكس تماما.

واستنادا الى ما سبق ينبغي القول الى ان اهم أحد التحديات التي تطال المجتمع المتعدد ومن الافضل موجهتها مسبقاً هي ان لا ينقل بشكل سريع ومباشر الى تعددية سياسية الا اذا وضف اطر ووسائل تعدديته الاجتماعية في أشكالها الدينية والقبلية لصالح بناء الهوية الوطنية اولا ومن ثم الانتقال لبناء الدولة المزمع بناءها. أي يجب على المجتمع العراقي بكل طوائفه ان لا يتعامل مع ادارة الشأن السياسي العام في البلاد من منظار تعدد الطوائف ، فالمطلوب وهو المعمول به في علم السياسة (كما اشار ماكس فيبر) ان يكون للسياسة وصناع قرارها تعدديتها المختلفة (الايديولوجية البناءة) التي تقوم على منطق اختلاف المشروع السياسي لا التنازع الطائفي المغلق. هذا الوضع انعكس سلبا على العملية السياسية والاستقرار السياسي العراقي [7] ، فما رأيناه ونراه حاليا قاد رجالات الدولة في العراق الى عدم تشريع قوانين ضامنة للحقوق الوطنية والقومية والدينية للفرد العراقي من اجل ان يشعر بأن من يقود الدولة لا زال يفكر بأولويات المواطن المنتمي الى شعب ووطن لا بل ظهرت المفارقات الطبقية المبنية على المحسوبية والمحاباة والولاء الحزبي وفي اوقات كثيرة مذهبية متعصبة . لذا لحد الآن تنعدم فرص التكافؤ بين المواطن، مما انعكس هو الاخر على المساواة في إدارة الحكم وبناء الدولة وسيطرة القطاع العام (الدولة المسيطة على كل مفاصله) المقسم على رؤساء اصحاب القرار السياسي ومن ثم لم نرى اي ضمانات سياسية واقتصادية لعودة حركة وحرية التحرك باتجاه القطاع الخاص [8].

ان مدخلات الاختلاف والتعدد الاجتماعي الذي افرز صراع الهوية الوطنية في العراق كانت له مخرجات سلبية ، حيث نلحظ ان هناك العديد من الاثار على بناء الدولة في العراق لعل ابرزها دخول البلاد في بودقة الصراع الطائفي ـ العرقي والقومي الذي لم يفرز منه لا رابح حقيقي سوى نتائج عكسية كبدت كل الاطراف فقدان هويتهم الوطنية اولا ومن ثم ضعفت هيبة الدولة بسبب سيطرة التحكم الإقليمي والدولي بالشأن العراقي وولوج اطراف ذات صبغات مذهبية باتجاه حليفهم الاقليمي المسيطر والمتحكم بقراراتهم فعليا [9]. هذا المعادلة ادت الى تأخر مسيرة البلاد على الجوانب السياسية اولا ومن ثم الاقتصادية والعلمية والثقافية وظلت ظاهرة انشغال المكونات المتحكمة بصنع القرار السياسي تتجادل فيما

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417

بينها للحصول على مكاسب اخرى على حساب مبدأ المواطنة مع سيادة التعصب الأعمى في التعبئة الطائفية والدينية والقومية.

وحالة العراق تشبه حالة حرب الكل على الكل في ظل غياب السلطة الفعلية لدولة القانون والعدالة وهذا ما تحدث فيه هوبز في نظرية العقد الاجتماعي والتجسيد الحي للطبيعة السياسية ، حيث نلحظ انه في ظل غياب تلك السيادة (المفقودة) ان كل طرف (جهة سياسية ، مذهبية) تدعي انها الممثل الحقيقي والشرعي والوحيد للسيادة والسلطة في العراق بغض النظر ان كان ذلك التخويل (المطلق) سياسيا من اطراف مدنية ، دنيوية ، او بدوافع ذهبية طائفية[10]. لذا، ان تقاسم السلطة هنا سيكون بين احزاب الهويات القائم على الطائفة بعيدا عن منطق الدولة (الغائبة) الحديثة ، وهذا يعني ان هناك سلطة من دون دولة وهذا يقودنا للقول ووفقا للخلاف مع العقد الاجتماعي بأنه ليس كل مجتمع سياسي (منظم) دولة ، حيث رأينا وتحديدا بعد 2003 ان ثمة اشكال بدائية من السلطة الحاكمة لا تمت للدولة بأية صلة[11]. فالمتعارف عليه ان القيام السياسي لكيان الدولة له شروطه الخاصة وهذا لم نلاحظه في دولة العراق التي تعتمد على التعدد الاجتماعي بشكله الطائفي (دولة الطوائف) ، فهناك اجهزة فاسدة وبدون اية نظرية حقيقية للدولة كما وانها لا تمتلك السيادة والاجهزة القانونية المنظمة التي تساعدها في استخدام الشرعية المطلقة لمواجهة الفساد والخلل السياسي والعنف. فما نراه في الواقع هو قيام رجالات السلطة باستغلال نفوذها وامكانياتها نتيجة المواقع التي حصلوا عليها بفعل اتباع نظام الطوائف والمذاهب الفرعية، ومن ثم فأن هذا الممارسات ستقف حائلا لقيام دولة بين كل المكونات المجتمعية في العراق لأنها ستقضي على واقع الفكرة الاخلاقية التي توفر نظرية الحقوق والواجبات للأفراد. فدولة الطوائف حسب ماكس فيبر لا تهتم بأعاده بناء القيم المشتركة التي تسهم وتعزز التعايش السلمي والمجتمعي[12] . وبالتالي ان أحد أهم وابرز العوامل التي تعجل بهذا الاتجاه التدميري للمكونات المجتمعية هو النقص الكبير في شرعيتها السياسية والدستورية من موقع مفهوم الدولة / الأمة مما لا يجعل المنظومة الاجتماعية بالكامل خاضعة للحكومة.

من المتقدم نستنتج ان الدولة العراقية اخفقت الى حد كبير في معاملة الفرد وفق الصيغ القانونية- السياسية ولم تتبع مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية وابتعدت بشكل كبير مبدأ المواطنة لان الدولة (في علم الاجتماع السياسي) ككيان هي الاطار المؤسسي لشكل نظام السلطة وإدارة الاجتماع السياسي ، ومن ثم فمبدأ المواطنة ما هو الا استكمالا طبيعيا للتعريف والاطار المؤسس لعلاقة المساواة الكاملة بين الافراد والجماعات ضمن الحيّز الجغرافي للدولة ثم للعلاقة الندية بينهم وبين الدولة نفسها على مستوى الحقوق والواجبات[13].

لذا، الوضع العراقي المتردي سياسيا وامنيا واقتصاديا ادى الى غياب الثقافات الوطنية الجامعة لهوية الدولة والانتقال مرة اخرى الى الالتفاف وراء الهويات الفرعية لا بل ظهر مبدأ الابتعاد عن الهويات الوطنية وتشويه ومحاربة متبنيها. فبدأ ظهور استخدام القومية والدين والطائفة والعشيرة كوسيلة للوصول الى حملة انتخابية قوية ومن ثم مسك السلطة في ظل غياب نظام ديمقراطي كان من المفترض أن تستخدم قياداته المهنية والكفاءة السياسية والإدارية والقانونية والثقافية التي تنبذ كل من يتكلم بروح المذهبية والتعصب السياسي والديني[14].

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417

ويطرح البعض من اصحاب الفكر السياسي الغربي المختصين بالشأن العراقي الى اتباع مفهوم (دولة المؤسسات) لمعالجة صراع الهويات الأزلي في العراق (الناشئ عن حالة التعددية الاجتماعية) ، تلك الدولة التي تقوم على حياد الدولة بمؤسساتها المختلفة تجاه المواطنين وما يحملونه من هويات خاص بهم قد تكون مذهبية او قومية (لا احد فوق القانون) ، وهنا الفرص ستكون متاحة للجميع بغض النظر عن المذهب او العرق والطائفة والثقافة . الاتجاه الاخر يرى الى ضرورة طرح مفهوم دولة الإنسان لتحقيق الاستقرار المجتمعي (التعايش السلمي) في العراق الذي يتميز بتنوع تركيبته الطائفية العرقية والقومية ، وهنا تظهر إنسانية المواطن لتكون المدخل الفعلي لحفظ حقوقه وواجباته المنصوص عليها في الدستور بصرف النظر عن مذهبه وقوميته وعرقه[15].

مما تقدم وأمام كل هذا الالتفاف حول التعدد الاجتماعي والهويات القومية والدينية والطائفية في العراق والصراع فيما بينها والابتعاد عن الهوية الوطنية ، أصبح من الضروري القول بأن الحاجة اليوم تبدو ملحة من اجل نسيان الماضي بكل مخرجاته والتفكير الجدي البناء بالحاضر والمستقبل في ضرورة خلق رابط حقيقي بين هذه الهويات الوطنية المذهبية والقومية لخلق الهوية الوطنية وشيوع روح المواطنة ، كل هذا يكون بحاجة إلى جهد حثيث يتحمل عاتقه كل أفراد المجتمع بكل طوائفه لاسيما النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية والدينية والثقافية. فبناء الدولة وبالذات مثل شعب كالعراق متعدد الطوائف يختلف عن سابقاتها في الماضي بحاجة ماسة الى مقومات فعلية ، إذا تتمثل هذه المقومات في بناء مواطنة تبتعد عن التعصب المذهبي ويقف جميع أفراد مجتمعها على خط واحد متساوين في الحقوق والواجبات والفرص (النظرية الأفلاطونية).

المحور الثاني : اشكالية بناء الدولة الحديثة في العراق بعد 2003

الآراء المتداولة والتي يتفق عليها علماء السياسة تذكر بأن بناء الدولة (بكل مقوماتها) ينبغي أن يحتل الأولوية بعيداً عن الانتماء السياسي والحزبي أو الطائفي وهذه الحقيقة على صانع القرار السياسي الايمان بها كعقيدة رئيسة لأنه من دون ذلك لن ولم نتمكن من بناء الدولة المدنية الحديثة التي يحلم بها المواطن بكل حقوقه وواجباته. لكن الوضع في العراق منذ 2003 يُلمح بأن البلد كان ولا يزال يعاني من التوجهات الحزبية ـ الطائفية والقومية لكل الاحزاب السياسية والذهاب بعيداً عن مقومات بناء الدولة المدنية التي حلم بها الفرد العراقي للانتماء الى دولة مواطنة حقيقية ذات انتماء ولائي لامة غيبها حكامها لمدة من الزمن ، لا بل ذهب اغلب رؤساء اصحاب القرار الى التمسك باحترام الهويات الفرعية كما اسلفنا سابقاً.

استنادا إلى ذلك فقد ظهرت تفسيرات خاطئة بنيت عليها استنتاجات سطحية ضعيفة فيما يتعلق بقدرة العراقيين على مواصلة إمكانيتهم لإقامة دولة حديثة مستقرة ، وكنتيجة طبيعية تتعلق بطبيعة الذات العراقية (الشخصية) ومفادها بأن العراق كدولة لا يمكن حكمه والمحافظة على وحدته إلا باستخدام اساليب الإكراه والاستبداد (ديكتاتورية جديدة) وإلا الرجوع الى السابق، بمعنى التفكك إلى وحداته الأولية لا بل وصل الأمر لدى البعض إلى اعتبار العراق كيانا مصطنعا ، وما هي الا وجهات نظر بعيدة عن الواقع ووحيدة الجانب والرؤى[16].

ولدحض الرأي السابق نقول بأن هؤلاء تناسوا بأن العراق هو الحضارة الاولى والاقدم في الكون لا بل تناسوا

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417

الدول المهمة التي قامت على أرضه حينها. والاكثر من ذلك إن حدود العراق الحالية ما هي الا جزء من حدوده القديمة ، بمعنى اكثر دقة إنها دولة حافظت واستقرت على كيانها آلاف السنين ، ومن ثم هذه الحقيقة التي تدحض جذريا كل هذه الطروحات. ولكي نكون على مقربة من الواقعية لابد ان نقترب بمقاربة موضوعية فعلية لفهم الاضطراب السياسي الحائل دون قيام دولة حديثة ، لذا مكن القول بأنه هناك إشكاليتين رئيسيتين قد تكمنان وراء ذلك. الإشكالية الأولى والمهمة هي التناقض الكبير بين الثروات الهائلة التي يتمتع بها البلد مقارنة بالفقر وعدم المساواة والتهميش القسري الذي يعاني منه أغلبية الشعب العراقي الحالم بدولة حديثة تخلصه من حقب الديكتاتوريات المتعاقبة. الإشكالية الأخرى (جائحة سياسية) هي تركز السلطة والنفوذ السياسي والاقتصادي في أيدي أوليغارشيات متحكمة (أقليات) اجتماعية ضيقة، سياسية ـ اقتصادية ، قبلية ، دينية ومتعصبة ، عسكرية[17].

عليه ليس من السهل ان يتحول بلد مثل العراق الذي حكمه في الماضي نظام الحزب الواحد (الديكتاتورية الصدامية) الى نظام متعدد الاحزاب السياسية (حتى وان تحول تظلم افتراضية سيطرة الحزب ذات المقاعد الاكثر هي الحاكمة)، كما انه ليس من السهل أن تتحول الممارسة الدكتاتورية في لحظة الى ممارسة ديمقراطية في ظل نظام متعدد الطوائف والمذاهب والقوميات[18]. لذا ومن أجل الوصول الى حالة التعددية والديمقراطية لبناء دولة حديثة ، لا بد من وجود أدوات واستراتيجيات ذات خطط انية من اجل التحول الديمقراطي الكفيل ببناء دولة المواطنة والانتماء السياسي لا الحزبي والفئوي الفرعي (المذهبي)، ومن ثم انه لابد من وجود أحزاب سياسية (وطنية) يمتلك صناع قرارها مهنية فاعلة تعي وتدرك جيدا دورها وعملها الحزبي كتنظيم سياسي قادر على البناء ويستوعب اعدائه المعارضين قبل اصدقائه المقربين عن طريق تطبق سياسة الاحتواء السياسي والابتعاد عن سياسة الاقصاء والتهميش السياسي، فليس من الصح ان تعود تلك الاحزاب الى نقطة الانطلاق الاولى اي عند تشكيلها لمجلس النواب والحكومة وبقية المؤسسات بعد ان تنتهي ولاية الحكومة والبرلمان السابقين بعدها تشرع بتفسير مواد الدستور الذي كتبته عن طريق انصارها وفق مصالحها واولوياتها الحزبية وبالتالي يتيح لها ذلك منافذا للاستئثار بالسلطة والتغاضي عن مبدأ الاهم الا وه التداول السلمي والاقرار بنتائج الانتخابات التي تعد واحدة من ملامح النظم الديمقراطية الحديثة لبناء الدولة[19].

وهنا لابد من الاشارة الى شيء مهم الا وهو كيف نستطيع ان نبني دولة ذات مقومات تستوعب روح المواطنة والانتماء وزعمائها الذين يتولون قيادة الأحزاب لا يتخذون من العقلانية منهجاً لعملهم السياسي، وهذا ما رأينه جليا وواضحاً عن طريق سياسة الاسقاط السياسي بالطرف الاخر عبر وسائل مختلفة ، بل الامر اخذ الابعد من ذلك حيث التناحر وتصفية والتشهير السياسي ظهر للعيان داخل المكون الواحد لغايات قد تكون ذاتية وحتى ليس حزبية ، فانجرار بعض الساسة الى الشخصنة السياسية والرضوخ للانا السياسية بعيدا عن الحزبية قد يحول دون الوصول الى التفاهم السياسي[20]. وهنا ينبغي على اصحاب الشأن والقرار السياسي ان يعي المسؤولية السياسية التي وكلت اليهم من الشعب ، فمن الواجب طرح أسئلة على نفسهم (اصحاب السلطة) فيما إذا كانت أحزابهم قد حققت غاياتها واهدافها المنشودة من ٢٠٠٣ ولحد الان (هل حققوا ابسط الاسس لبناء دولة المواطنة العراقية)، وفيما إذا كانوا فعلا يحترمون

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417

مبادئ وايديولوجيات أحزابهم عن طريق الالتزام بها وليس الانجرار وراء مصالح الشخصنة.

وتقييما للوضع العراقي السابق والسائد يمكن ان نعزى فشلت الحكومة العراقية في بناء الدولة الحديثة لأسباب وعوامل جمة لعل ابرزها الاتي :

1. طبيعة الأحزاب السائدة والمتحكمة بالسلطة هي نظريا تدعو الى كل مقومات الدولة الحديثة كالحرية السياسية والاجتماعية والعدالة وتطبيق اسس الدولة الديمقراطية ، لكنها في الجانب التطبيقي ما هي الا ولادة من الأفكار والمعتقدات القومية والدينية والمذهبية الفرعية (كما اسلفنا) التي فرضت نفسها بقوة على عقلية الفكر السياسي لتلك الاحزاب[21]. وبالتالي قاد ذلك الى التمسُّك في زمام السلطة طويلا والاستيلاء على أكبر قدر من المنافع والقطاعات المهمة في الدولة التي تتمثَّل في الوزارات السيادية ذات المردود المادي الهائل.
2. فشل السلطة الحاكمة في العراق بعد 2003 من نشر مبادئ العدالة التي جاءت بديلها مبدأ التمييز الطائفي والحزبي عن طريق استمرار فكرة المحاصصة السياسية القائمة على سيطرة وسيادة مجتمع دون آخر أو طائفة ومذهب دون آخر[22].
3. رغم التجربة الغريبة على المواطن العراقي والدولة ككل وهي الانتخابات الديمقراطية (الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات) الا ان تلك الممارسات آلت الى نتائج وخيمة على العملية السياسية اولا ومن ثم زعزعة ثقة المواطن بالحكومة العراقية ، لاسيما شيوع ما يسمى بتشويه اوجه الديمقراطية حيث التزوير وسلب ارادة الشعب الطامح لبناء دولة ومن ثم عدم السماح بالتصويت الوطني الحر[23].
4. عقلية اصحاب الشأن الاقتصادي التقليدية آلت بالاقتصاد الى تدهور هائل ، خصوصا بعد دخول ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام ، الذي كان في الاصل هشاً يعتمد فقط على ريع النفط (الاقتصاد الريعي) دون تنمية اقتصادية شاملة ، مما ادى الى ظهور ما يسمى بالتقشف المالي الحكومي لدى الدولة العراقية ومن ثم غاب الاصلاح الاقتصادي عن الحكومة العراقية[24].
5. بروز أعداد هائلة من المجاميع المسلحة (المليشيات) التي تعود إلى أحزاب سياسية كبيرة تتناحر على الساحة الوطنية لكسب الفرص والغنائم السياسية والاقتصادية لا بل البعض من تلك المجاميع تلوح بمظاهر القوة العسكرية والتسلط غير المنضبط ، وبالتالي كل ذلك يدرج ضمن الاطر الخارجة عن القانون الذي يؤثر بشكل مباشر على العملية الديمقراطية وبناء الدولة.
6. النزوح والهجرات الواسعة من جراء الإرهاب خصوصا بعد 2014 عرقل من بناء الدولة المزمع بنائها كما لا ننسى التطهير العرقي والطائفي وتصفية الحسابات القديمة التي بدأت منذ عام 2006 حيث شملت مدن وأقضية لا بل تغيرت غالبيتها من مكون الى مكون اخر تحت مسمى الولاء المذهبي دون الولاء للوطن[25].
7. لم يكن هناك خطط حقيقية للحكومة العراقية لوضع حلول جذرية للمشاكل التي خلّفها النظام السابق ، حيث ولمجرد امتلاكهم السلطة اعتبروا

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417

(حسب وجهة نظرهم) ذلك مجرد نصرًا للعدالة السياسية والاجتماعية وبالتال لم يميزوا بين الظفر بالسلطة وإحلال العدالة.

8. الفشل الحكومي في إعادة تأهيل الضحايا من حيث التعويض المادي والمعنوي لهم فضلا عن غياب الاستراتيجية الاقتصادية لإعادة إعمار منازلهم وقراهم ومدنهم ، حتى وان تم فمجرد حبرا على ورق مجرد اعلام وسرقات الى الاحزاب ورؤسائها بالذات في مناطق التحرير من داعش.
9. فقدان الأمل لدى الشعب العراقي بكل مجتمعاته القومية والدينية والمذهبية في بناء دولة متطورة نتيجة ممارسات الحكومات المتعاقبة بعد 2003.
10. رغم ارتفاع واصرار الأصوات الشعبية لكافة المجتمعات في العراق إلى اكمال وإتمام إجراءات المسائلة والعدالة وتطبيقها بشكل جدي لمحاكمة الذين قاموا بجرائم نهب المال العام والقتل والتهجير القسري ، الا ان الوضع لا زال على حاله حيث لا زال النهب والتلاعب بالمال العام مستمر بشكل كبير[26].

لذا ، كل تلك العوامل قادت بالمجمل أدت الى غياب استراتيجية عراقية حقيقية وفاعلة بناء الدولة العراقية الحديثة بعد التغيير السياسي الذي حصل بعد 2003 للعيش في دولة المواطنة والرفاة السياسي والاقتصادي. ومن ثم لا يمكن أن يحقق الواقع السياسي العراقي الراهن بناء الدولة الديمقراطية المدنية الا اذا تم تحديد هوية الدولة (الانتماء للوطن) وجنسها وتحديد أطرها القانونية والدستورية. كما لا يمكن لهذه الاحزاب السياسية المشاركة في الحكم أن تساهم في بلورة البناء الفكري ــ الايديولوجي لثقافة المجتمع العراقي الطامح لدولة عراقية بعيدة عن التحزب والطائفية المذهبية ما لم تحدد مواقفها السياسية ازاء المواقف الى جانب توحيد خطابها السياسي (التوافقي مع الاحزاب الاخرى) في المواقف الوطنية بعيدة عن الصراعات السياسية .

المحور الثالث : أسس عملية إعادة بناء الدولة

ان دولة بحجم العراق ذات التعدد السياسي (الحزبي) والتعدد الاجتماعي (المذهبي والعرقي) تحتاج الى استراتيجيات (تُدار من قبل صناع قرار ذات خبرة في المجالات كافة) وخطوات بناءة فعالة لبناء دولة المواطنة والانتماء لوطن / شعب وليس الولاء للطائفة المذهبية (كما اسلفنا). فالوصول الى تلك الاستراتيجيات يحتاج بالمطلق الى ادوات فاعلة تعرف كيف ومتى واين يتم البناء السياسي والاقتصادي لدولة عاشت في كنف الديكتاتوريات المتعاقبة ، لذا ان ابرز تلك الادوات التي تصل الى توافق سياسي لبناء الدولة هو تأسيس الديمقراطية التوافقية بين الشركاء السياسيين لتأسيس هوية عراقية وطنية ضمن اطر الدولة الحديثة ومن ثم وضع الاسس العملية لبناء الدولة سياسيا واقتصاديا وامنيا وعسكريا. عليه سنحاول في هذا المحور مناقشة اهم الاسس العملية للإعادة بناء الدولة العراقية وشروط نجاحها وهي كالاتي :

اولاً : الاصلاح السياسي / ان اساس الاصلاح السياسي الشرعية السياسية التي تعني تقبل أغلبية أفراد المجتمع للنظام السياسي والانصياع له بشكل طوعي ويرجع ذلك إلى ترسيخ العقيدة الاساسية لدى أفراد المجتمع التي ترى بأن النظام السياسي يجب ان يسعى لتحقيق أهداف الجماعة (الافراد) ويدافع عنهم للحصول على حقوقهم والواجبات ومن ثم فالشرعية في ماهيتها السياسية هي العلاقة الحقيقة لرضا وقبول المحكومين بالحكام والعكس[27].

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417

وتعد الاستراتيجية الحقيقية لأنهاء نظام المحاصصة الطائفية في تشكيل الحكومة العراقية أهم قضايا الاصلاح الحقيقي للنظام السياسي في العراق بعد 2003 الذي عانى ولا زال يعاني من أزمة شرعية بدأت بشكل واضح في تدني نسبة المشاركين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة تحديدا ، إذ كان نظام المحاصصة المذهبية دائمًا مدخل رئيس للأدوار الخارجية (الاقليمية والدولية) للتأثير في المشهد السياسي ككل ، ومن ثم أثر ذلك بدوره على كفاءة عمل المؤسسات الحكومية في الدولة العراقية وتفشي الفساد الإداري والمالي، حيث بدأت القوى السياسية بالعمل لمصالحها الذاتية وتعظيم مواردها الحزبية لا من أجل خدمة افراد الشعب[28].

ومما لا شك فيه ان بناء الدولة وترصين الهوية الوطنية العراقية بحاجة الى قبول مجتمعي ، إذ ان أي أنشطة تندرج ضمن نطاق الدولة تقتضي الحصول المطلق على الدعم الكامل والقبول الحتمي من قبل كل القوى السياسية المشاركة في صنع القرار السياسي العراقي التي تجعل اول اولوياتها بناء دولة قوية سياسيا واقتصاديا. هذا الامر يجعل من عملية إعادة بناء الدولة مسألة صعوبة نظرًا لبقاء نظرة الاطراف المعنية بعملية البناء للطرف الاخر نظرة طائفية متعصبة ، فعلى سبيل المثال لا زالت النظرة السنية للقيادات الشيعية المندرجة تحت قيادة الحشد الشعبي (التي حققت نتائج متقدمة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة) بأنها ذات ولاء ايراني الى جانب نظرة الطرف الشيعي الى المكون السني بأنهم ذات ولاءات خارجية قد تكون تركية او سعودية خليجية[29].

لذا التكوين الحقيقي للدولة يجب ان يكون اولا من ضمن اولوياتها ان يمحي تلك الصورة التي تماحك الهوية والنسيج العراقي من اجل الوصول الى دولة الرفاة السياسي ـــ الاقتصادي ومن ثم وضع خطط واستراتيجيات فعالة من قبل صانع القرار تستغل ذلك التوافق لمصلحة البناء التوافقي ـ الديموقراطي للدولة العراقية[30].

ومن التحديات الاخرى التي تعيق بناء الدولة / الأمة في العراق هي الخلط الذي يحصل في المجالات الاجتماعية وربطها بالمجال السياسي، لذا صار من الواجب تفريق تلك العلاقات الاجتماعية القائمة على انتماءات الهوية الطوائفية وابعادها جملة وتفصلا عن الامور السياسية للوصول الى اصلاح سياسي شامل غير مؤقت لمرحلة ما. فنزعة الولاء الى الطائفة والمذهب تكون عائقا حقيقيا بوجه شيوع المبادئ الأساسية لتأسيس روح المواطنة والانتماء للوطن وكل شيء يرتبط بالمجال السياسي. لذا لم نلحظ بعد التغيير السياسي في العراق بعد 2003 ان ثمة ملامح حقيقة تعمل على ربط الاوليات الاجتماعية بالسياسية لخلق مخرجات ايجابية للخروج من الازمة ، سوى لرجالات دين (معتدلين) هنا وهناك يؤيدون بشكل كبير دعم العملية السياسية العراقية بالتصالح الحقيقي الباطني وليس الظاهري الوقتي من اجل تقليل الحوافز التي تقلل الطابع الطائفي ـــــ المذهبي. وبصراحة تلك الخطوات ستكون طريقة مثالية للتخلص من الهيمنة الولائية لصالح الوطنية بكل مسمياتها دون تجزئة او تفضيل طائفة على اخرى[31].

تعد أحد أهم الخطوات الرئيسية لبناء دولة قوية هي حصر السلاح في يد الدولة، فمن أهم الفرضيات التي تقوم عليها الدولة القومية هي اعتبارها المحتكر الشرعي لأدوات القمع، لذا يجب تفكيك الفصائل العراقية المسلحة وحصر السلاح في يد المؤسسات الأمنية الرسمية للدولة، ويمكن تبني نموذج الدمج العسكري للمسلحين حيث يستخدم هذا النموذج في الدول التي تشهد تفككًا في جيوشها الوطنية ، ويعزز ذلك أهمية الدور الذي ادته

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417

تلك الفصائل المسلحة مثل الحشد الشعبي في الحرب على الإرهاب وتحرير الأراضي العراقية من سيطرة تنظيم داعش، وهذه العملية تتطلب صياغة برامج تأهيلية بمدى زمني لكي تصبح تلك المجموعات قابلة للعمل داخل جيش نظامي والخضوع لقيادة موحدة والتخلي عن الولاءات .[32]

ثانيا : الاصلاح الاقتصادي/ انطلاقا من مقولة صموئيل هنتنغتون (الاقتصاد يجر السياسة من ذيلها) ، صار من الضروري اتباع استراتيجيات مقننة لإحداث اصلاح اقتصادي شامل ومحوري ترتكز عليه الدولة العراقية. حيث رأينا بعد 2003 ان من اهم التحديات التي هددت الدولة يعود الى شكلها (الدولة) القائم على بنية شديد المركزية حيث الهيمنة على القطاعات الاقتصادية والسياسية والإدارية كافة ، فرغم اعتماد الدولة العراقية كانت قائمة على اجهزة بيروقراطية ضخمة الا انها في الواقع لم تكن منتجة وتم إفسادها بالكامل ويرجع ذلك لعوامل عديدة تتعلق بشكل واستراتيجيات سياسة نظام الحكم . الى جانب ذلك تم الاعتماد على جهاز أمني ضارب (غير دبلوماسي) للمحافظة على مركزية السلطة (بعيدا عن الشعب) ونظام الحكم القائم فقط. لذا ما نتج عن ذلك نتج هو التوحد الكامل والمطلق ما بين السلطة الدولة بمعنى عدم التمييز والتفريق ما بين الحكومة والدولة ، في حين من المفترض وكما هو متعارف عليه في الانظمة السياسية ان الدولة هي غير الحكومة. فالدولة ككيان قائم هي النظام المدني الذي يجمع ويحدد العلاقات المدنية ضمن اطر وروابط القانونية وهي بالأخير ما يسمى بالمجتمع السياسي المنظّم. عليه الدولة ما هي الا جميع الافراد والهيئات التي تكون المجتمع بكل اشكاله قانونا والحكومة فهي جهاز مهمته الامر بمعنى اكثر دقة هي جهاز الآمر يقوم بالإدارة العامة عبر استراتيجيات دقيقة لتنفيذ الشرع الذي يقوم ويرتكز عليه المجتمع المنظّم سياسيا[33].

مما تقدم نلحظ انه من الواجب معالجة واصلاح الجهاز البيروقراطي المتضخم والامني في العراق حيث ان اهم وظيفة لهذا الجهاز هي المحافظة على امن وسلامة الحاكم حتى وان وصل الحد في ذلك الى القمع لان الدولة تمتلك وتحتكر كل الثروات وعوائدها باعتبارها دولة ريعية (دولة ذات اقتصاد ريعي). ونتيجة لذلك تقوت الدولة بشكل عام على حساب المجتمع لأنها تمتلك هذا الجهاز البيروقراطي المتنفذ ، فالمجتمع اصبح هشا ضعيفا افقد الثقة مع السلطة والحكومة والدول وكل من يمثلها ، فصارت الدولة وسلطتها هي من تحدد سياسة التوزيع والتخصيص مما نتج عنه حكم تسلطي يمنح ويعطي ويقطع كل الثروات عن الافراد. ومن ثم ارتبطت الثروة بشكل مطلق بالدولة كما وارتبطت المكانة الاجتماعية من اجل الحصول على وظيفة او منصب داخل الدول العراقية بالسلطة ومدى القرابة منها واحزابها وبالنهاية الدولة هي كل شيء ولا شيء يذكر للفرد والمواطنة والشعب[34].

اصبح مما سبق على صانع القرار السياسي ـ الاقتصادي اعاده توجيه هذا الجهاز البيروقراطي بشكل مستمر في جعل الفرد العراقي راضي ومتقبل عمله وعمل الدولة بشكل عام، عن طريق خلق الثقة بين الحاكم والمحكوم واعادة ايجاد الفرد للمواطن قبل الحاكم حسب الكفاءة والتخصصات بعيدا عن التحزب والتقرب السياسي. هذه الخطوة يجب ان تسبقها خطوة الاصلاح الجذري الكبير المتمثل بوضع الخطط المدروسة لإصلاح مؤسسات ووزارات الدولة بالاعتماد على التوافق الوطني الاقتصادي ومن ثم التوجه للخطوة الاولى الا وهي اصلاح المواطن

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417

العراقي. كل هذا سيعمل على اكتساب الدولة شكلها القانوني والسياسي والدستوري والاقتصادي[35] .

وربطا مع ما سبق تحتاج الحكومة العراقية الى استراتيجيات وصناع قرار (اقتصاديين) للخروج من الازمات الرئيسة التي تواجه الفرد العراقي، فما رأيناه في الآونة الاخيرة من معاناة للدولة العراقية في مواجهتها للازمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة المتمثلة بضعف الخدمات الرئيسة كالكهرباء وتوفير المياه الصالح للشرب لمناطق معينة مع التدهور الحاصل في البنية التحتية للدولة الى جانب ارتفاع معدلات البطالة في البلاد ، يحتم على السلطة الحاكمة ايجاد منافذ حقيقة للتغلب على هذه المشاكل التي تعد الابسط توفيرها للمواطن العراقي لخلق حالة من الثقة حتى لو كانت نسبية بين الحاكم والمحكوم. ورغم كون العراق تعد ثان أكبر مصدر للنفط الا انها لا زالت غير قادرة على توفير ابسط الخدمات للمواطن ، ويرجع ذلك الى حجم الفساد المستشري داخل البلاد. لذا ما حدث مؤخرا في البصرة من احتجاجات يمكن ان يرجع الى عدم قدرة الدولة على مواجهة الفساد اولا وعدم قدرتها لتوفير الخدمات للاختلاف السياسي فيما بينهم ثانيا، ويبدو ان النفور الجماهيري للشعب لم يقتصر على البصرة فحسب بل امتدد الى مناطق اخرى شيعية في جنوب ووسط العراق ، مما يفسر انها تظاهرات ذات صبغة وطنية وليست مظاهرات طائفية او مدفوعة من جهة او تكتل معين وانما كانت ردة فعل منتظرة من شعب انتظر منذ 2003 ولحد الان ولم يحصل على نتائج انهاء الحكم الصدامي والتحول الديمقراطي. وبما ان الطابع السلمي كان شعار المظاهرات لكن هذا لم يمنع قيام البعض من اتباع المظاهرات من القيام بأعمال عنف تضمنت الاقتحام المباشر لبعض المقرات الحكومية ومقرات بعض الأحزاب السياسية الشيعية المشاركة في الحكم باعتبارهم المسؤول الاول والسبب المباشر لتدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية في العراق[36] ، وهذا ان دل على شيء فهو يدل على اليأس والغضب الشعبي الحقيقي، ومن ثم فهي الرسالة التي استقبلتها الحكومة المشكلة اخيراً والقوى السياسية بكل تفرعاتها لتقديم اعتذارات للشعب العراقي المتظاهر، على اثر ذلك قامت الحكومة برفد بعض المليارات في بعض محافظات الجنوب الثائرة لتأهيل مشروعات الطاقة والمياه. هذه الخطوات خلقت العديد من التساؤلات وردود الافعال لدى المواطن العراقي لماذا الحكومة لم تلجأ الى اسلوب الاصلاح الاقتصادي منذ البداية وهل ذلك الاصلاح سيكون كافيا وكفيلا لحل جذري للمشاكل الحالية.

لذا، تعد عملية الإصلاح الاقتصادي (بجوانبه العديدة) ومكافحة الفساد (بكل مؤسسات الدولة) أحد أهم الأركان الرئيسة لإعادة بناء الدولة في العراق و وبالتالي يعزز ذلك من استعادة الثقة (المفقودة في السابق) المواطنين بالنظام السياسي القائم ، هذا الوضع يحتم سياسة خارجية عراقية مستقلة تستفيد وتستغل كل الفرص المتاحة على المستوى الإقليمي والدولي من اجل إقامة وتعزيز مشاريع الكهرباء والطاقة مع الدول المجاورة كإيران أو السعودية ، وايضا لا بد من التوجه نحو حشد وتوجيه كل الأدوات الدبلوماسية للضغط علل إيران وتركيا بخصوص مشروعاتهم المائية التي تقلل الحصص المائية ، كما تستحق المرحلة القادمة الدخول في معركة الفساد عن طريق استراتيجيات تدريجية تركز على مكافحة وانهاء أسباب الفساد وملاحقة الفاسدين من اجل منع كل صور الفساد المستقبلي حتى تشعر النخبة السياسية المتبقية بالأمان وتشارك في عملية الإصلاح. كما تتطلب المرحلة القادمة تأسيس برنامج وطني مهمته

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417

تعيين الخريجين قدر الامكان وتوفير فرص عمل تتلاءم والسوق واطلاق سراح الشركات العاملة وتشجيع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة عن طريق توفير البيئة الملائمة ، كما ولا ننسى فتح الطريق امام القطاع الخاص ليأخذ دوره في بناء الدولة في الجوانب الاقتصادية[37].

ثالثا : العدالة والمصالحة الوطنية / كما هو متعارف عليه ان أحد ابرز سمات النظم السياسية في العالم هي قدرة ذلك النظام على الاستيعاب والفهم لمطالب مختلف القوى والجماعات الفاعلة في المجتمع حتى لا تقوم هذه القوى إلى تحقيق مطالبها خارج إطار المؤسسات والشرعية القائمة على نحو قد يؤول الى سقوط النظام القائم ، لذا على النظام السياسي في العراق مع الأغلبية الشيعية الحاكمة استيعاب وفهم حقوق الجماعات السنية والكردية المشاركة في بناء الدولة من اجل تفادي تحول تلك القوى (على الاغلب) الى مجموعات تستخدم الاسلوب والتصعيد العسكري حلا لأنهاء حالة التفرد السلطوي الاقصائي ، كما حدث في ساحات الاعتصام في محافظة الانبار مما ادى الى ظهور تنظيمات معادية للدولة ذات اسلوب تطرفي ــ طائفي مدعوم اقليميا لصعود (داعش) . أو سلوك بعض القوى الفاعلة الى استخدام اسلوب التهديد بالانفصال حلا لأنهاء حالة الجدل السياسي الحاصل كتجربة الاستفتاء الكردي الاخير، كما عملت بعض القوى باستخدام اسلوب الاستقواء بدول خارجية كالسعودية والولايات المتحدة الاميركية لخلق نوع من التوازن مع الاطراف الشيعية التي هي على الاغلب مدعومة ايرانيا وبالذات القوى والجماعات الشيعية المتنفذة[38]. مع ذلك من الضروري ان تفرق الحكومة العراقية بين انصار القوى المعارضة ذات المصالح الوطنية التي تلتقي معهم بالأهداف الوطنية ومع من لا يقدم مصالح الوطن والهوية على الهوية الطائفية والمذهبية خصوصا وان المكون السني تحديدا قد ظلم كثير من قياداته التي لحد هذه اللحظة لم تكن منصفة ازاء المواطن بل على العكس الظلم قد طال حتى النازحين وسرقت الاموال المرصودة لهم.

لذا، فإنه من المهام الملحة والمستعجلة التي يجب على الحكومة العراقية القادمة في عملية إعادة البناء الفعلي للدولة هي استيعاب القوى والجماعات (المعارضة) من اجل تأصيل الهوية الوطنية كبديل للهوية العرقية ــ الطائفية. كما يجب على الاطراف الحاكمة أن تتفهم وتدرس معاناة الأكراد الحقيقة منذ عقود ولا ينبغي أن يمتد ويصل الخلاف مع حكومة الإقليم ليشمل عقوبات تفتك المدنيين الابرياء الأكراد في مجالات حيوية مهمة كالتعليم والصحة[39]، عليه على الحكومة المركزية أن تستغل شعور الأكراد الخذلان جراء تنازل الولايات المتحدة الاميركية عنهم في مسعاهم الانفصالي ومن ثم فقدان الثقة بينهم ، ويجب ان تبدأ الحكومة العراقية في اتخاذ خطوات حثيثة لبناء الثقة المفقودة بينهم وبين الاكراد لاسيما المتعلق بالحقوق القانونية والاقتصادية للإقليم ، كإطلاق بعض التمويل لموظفي الدولة من الخدمة المدنية والعمل الجدي وفق استراتيجيات وطنية فيما يخص عملية البدأ بالمفاوضات بشأن السيادة على محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها[40]، كل هذه الخطوات يجب ان تكون متخذه قبل أن يبحث الأكراد عن راعي دولي او اقليمي جديد للضغط على الحكومة المركزية في بغداد.

مما سبق نلحظ ان خلاف الاكراد مع الحكومة المركزية ظاهر للعيان ومحدد الا هو الانفصال القومي وهذا الخلاف تمثله قوى سياسية كوردية بارزة ولا نعتقد ان الحكومة العراقية ستكون عاجزة عن حل الازمة كون قيادات الاكراد معروفين وهدفهم معرف وظاهر للعيان.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417

لكن المفارقة التي تحتاج الى جهد كبير من قبل صانع القرار السياسي العراقي هي الخلاف مع الطائفة السنية لان هذه الاخيرة تعاني من تفتت وعدم وجود القوى السياسية التي تتحدث باسمها ككل على الرغم من قيام البعض من القيام بهذا الدور وربما يعود ذلك إلى رفض الاغلبية من السنة العراقيين الاصطفاف وراء الاحتلال الأميركي لانهم لم يتبعوا الأيديولوجية المعادية لصدام حسين ، مما أدى إلى عزوفهم عن المشاركة السياسية في اكثر من مرة بعد 2003، لكن حاليا الوضع مختلف تماما وفكرة التقرب الى الولايات المتحدة الاميركية وغيرها بدأت تدخل عقلية الساسة السنة بل وصفهم البعض بأنهم قوات تحرير لا احتلال ، لذا يجب على الحكومة المركزية استثمار ذلك التغير الايديولوجي لجانبه لأشراك ذلك المكون المهم لبناء الدولة القادمة[41].

ويمكن القول ان العراق سيخوض في المرحلة القريبة القادمة عدد من التحديات لعل ابرزها المتعلق بهوية الدولة الوطنية وفرص إعادة بناء الدولة الوطنية (بعيدا عن المذهب والطائفة) وسط الصراع الدائر على النفوذ بين قوى الاقليمية والدولية ، مما قد يؤدي إلى تبعية العراق إلى أحد الاطراف الرئيسة للصراع (بشكل طائفي)، أو قدرته الذكية (استخدام الدبلوماسية الحيادية) بأتباع مسلك المناورة السياسية مع الأطراف المختلفة من اجل تأمين أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية للدولة العراقية. هذا السيناريو ستتضح ملامحهُ بدءاً من طبيعة التحالف القائد للعملية السياسية والذي سيتمكن من تأمين اكبر قدر من الاصوات (أغلبية برلمانية) الى جانب اعتماد الحكومة القادمة فلسفة دراماتيكية ذكية قادرة على ادراه الخطوة الاميركية الاخيرة فيما يخص العقوبات الأمريكية ازاء ايران الأخيرة ومدى التزام بها ، وأخيرًا تمتلك القوى السياسية العراقية (العلمانية والمناهضة للسيطرة الإيرانية على العراق) فرصة تأريخيه حقيقية لإعادة بناء الدولة على أسس وطنية تجمع الهوية الوطنية برغم كل التحديات القائمة.

الخاتمة

ادت التعددية الاجتماعية في العراق دورها في بلورة حالة الصراع السياسي بين الاطراف المؤسسة للعملية السياسية ، مما اضعف اطر بناء الدولة بعد 2003 ، بعد الفرصة التاريخية التي جاءت الى صناع القرار السياسي العراقي لاسيما زوال النظام الشمولي الصدامي. فكان لهشاشة الدولة في هياكلها المختلفة الدور الاكبر لتحول الولاء الوطني الى ولاء مذهبي فرعي جعل من دولة العراق دولة مكونات ومذاهب تتقاسم السلطة وفقا للمحاصصة الحزبية المذهبية. فبدأت بوادر الضعف تبدأ شيئاً فشيئاً في كل المجالات لاسيما الاقتصادية والخدمية مما زاد من معضلات اسس بناء الدولة الوطنية المزمع تأسيسها ، فباتت الدول عاجزة عن تقديم ابسط مقومات الحياة للمواطن العراقي الذي كان ينتظر الدولة الافلاطونية (المثالية). فلا وجود للإصلاح السياسي ـ الاقتصادي في ظل دولة المكونات ، ولا توجد سياسية موحدة ترسم سلوك الدولة على الصعيد الخارجي ناهيك عن سوء استخدام الدولة للاستراتيجيات الداخلية التي ترسم بناء الدولة ومن بعدها ترسيخ وتعزيز روح المواطنة والهوية الوطنية ، كما ان صانع القرار السياسي العراقي لم يستطع من تشخص حالات الضعف منذ 2003 ولحد الان، فحالات الفساد المالي والإداري تتواجد في كل هياكل الدولة لا بل تزداد تارة واخرى. فالنتيجة الواقعية لبناء تلك الدولة بعيدا عن المثاليات يجب ان تبدأ بالتصالح السياسي بين كل المكونات

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417

للقضاء على المدخلات الخاطئة للعملية السياسية الا وهي الارتكاز على الولاء المذهبي (الفرعي) ، بعدها الخروج الى التركيز على مخرجات فاعلة متمثلة بإرجاع الثقة المفقودة بين الحاكم (السلطة الحاكمة) والمحكوم (الشعب) عن طريق توفير كل الاحتياجات الضرورية بشكل فوري ومستمر (غير مؤقت) لأنه بخلاف ذلك لا وجود لدولة عراقية وطنية ذات هوية ولائية للوطن.

الهوامش

(1) Inati, Shams Constantine, ed. Iraq: its history, people, and politics. Amherst, NY: Humanity Books, 2003. P.P 32-39.

(2) ابراهيم حسيب الغالبي ونزيهة صالح، مستقبل العراق في خضم التحولات الاقليمية (سوريا تحديدا)، ط1 ، مطبعة الساقي ، مركز العراق للدراسات، 2013م ، ص 34.

(3) المصدر نفسه ، ص 36.

(4) Hertzberg, Benjamin. "Rationalism, pluralism, and freedom." Contemporary Political Theory 15.2 (2016):p.p 18-21.

(5) Ibid, p 23.

(6) Ibid, p 25.

(7) Ashcroft, Richard, and Mark Bevir. "Pluralism, national identity and citizenship: Britain after Brexit." The Political Quarterly 87.3 (2016): 355-359.

(8) Haddad, Fanar. Shia-Centric State Building and Sunni Rejection in Post-2003 Iraq. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2016.

(9) Ibid, p344.

(10) Ibid, p345.

(11) Dodge, Toby. "Iraq: A Year of Living Dangerously." Survival 60.5 (2018): 41-48.

(12) Ahram, Ariel I. "Sexual Violence, Competitive State Building, and Islamic State in Iraq and Syria." Journal of Intervention and Statebuilding (2018):1-17.

(13) Ibid, p5.

(14) Kfir, Isaac. "Social identity group and human (in) security: The case of Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL)." Studies in Conflict & Terrorism 38.4 (2015): 233-252.

(15) Rowe, Cami. "17. Iraq Veterans Against the War:'that whole gender paradigm'." Handbook on Gender and War (2016): 361.

(16) Hayes, Jarrod. "Identity, authority, and the British war in Iraq." Foreign Policy Analysis 12.3 (2016): 334-353.

(17) Ibid, p365.

(18) Shanks, Kelsey. "The changing role of education in the Iraqi disputed territories: assimilation, segregation and indoctrination." Globalization, Societies and Education 14.3 (2016): 422-433.

(19) Dodge, Toby, et al. "Iraq synthesis paper: understanding the drivers of conflict in Iraq." (2018). P56.

(20) Ibid, p 60.

(21) Ibid, p 59.

(22) Van Schaack, Beth. "The Iraq Independent Investigative Team & Prospects for Justice for the Yazidi Genocide." (2018).

(23) Degli Esposti, Emanuelle. "The aesthetics of ritual-contested identities and conflicting features in the Iraqi Shi'a diaspora: Ritual, performance and identity change." Politics 38.1 (2018): 68-83.

(24) Rumelili, Bahar, and Jennifer Todd. "Paradoxes of identity change: Integrating macro, meso, and micro research on identity in conflict processes." Politics 38.1 (2018): 3-18.

(25) Hammond, Philip. "Framing post-Cold War conflicts: The media and international intervention." (2018).

(26) Karami, Hashem M. "The Political and Social Roots of Terrorism in Iraq (2003-2017)." Researchers World 8.3 (2017): 32.

(27) د. فتحي محمد فتحي ، مبدأ تحريم ال لجوء الى القوة بين الشرعية القانونية والتبريرات السياسية (حالة العراق نموذجا) ، *مجلة جامعة تكريت للحقوق* ، 2/9.30 (2016) ص ص 434-500.

(28) Monten, Jonathan. "Intervention and state-building: comparative lessons from Japan, Iraq, and Afghanistan." The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 656.1 (2014): 173-191.

(29) Al-Tahmazi, Thulfiqar HM. "Legitimizing ethno-sectarian conflicts for power: Construction

of victimhood and disenfranchisement in Iraqi media interactions." Discourse & Society 28.2 (2017): 119-141.

(30) Sahu, Priyadarsini. "Systemic Collapse and Rise of Isis in Post-Saddam Iraq." International Journal of Innovative Knowledge Concepts 6.Special: 1 (2018): 79-85.

(31) Papagianni, Katia. "State building and transitional politics in Iraq: The perils of a top-down transition." International studies perspectives 8.3 (2007): 253-271.

(32) Bouillon, Markus E. "Iraq's state-building enterprise: State fragility, state failure and a new social contract." International Journal of Contemporary Iraqi Studies 6.3 (2012): 281-297.

(33) Georgis, Mariam, and Riva Gewarges. "Violence on Iraqi bodies: decolonising economic sanctions in security studies." Third World Quarterly (2019): 1-21.

(34) Ibid, p.p 3-6.

(35) Rohde, Achim. "Who Are We? Identity Discourses in Iraqi Textbooks Before and After 2003." Multiple Alterities. Palgrave Macmillan, Cham, 2018. 281-305.

(36) Ibid, p.p 290.

(37) Kaya, Zeynep. "Resilience policy and internally displaced women in Iraq: an unintentionally flawed approach." (2018).

(38) Herbert, Siân. "Who are the Elite Groups in Iraq and How do they Exercise Power." (2018). P.P 33-37.

(39) Ibid, p 40.

(40) Dodge, Toby, et al. "Iraq synthesis paper: understanding the drivers of conflict in Iraq." (2018).

(41) Matin, Kamran. "Lineages of the Islamic State: An international historical sociology of State (de-) formation in Iraq." Journal of Historical Sociology 31.1 (2018): 6-24.

المصادر

1. ابراهيم حسيب الغالبي ونزيهة صالح، مستقبل العراق في خضم التحولات الاقليمية (سوريا تحديدا)، ط1 ، مطبعة الساقي ، مركز العراق للدراسات، 2013.

2. فتحي محمد فتحي ، مبدأ تحريم ال لجوء الى القوة بين الشرعية القانونية والتبريرات السياسية (حالة العراق نموذجا) ، *مجلة جامعة تكريت للحقوق* ، 2/9.30 (2016).

3. Ashcroft, Richard, and Mark Bevir. "Pluralism, national identity and citizenship: Britain after Brexit." The Political Quarterly 87.3 (2016).

4. Al-Tahmazi, Thulfiqar HM. "Legitimizing ethno-sectarian conflicts for power: Construction of victimhood and disenfranchisement in Iraqi media interactions." Discourse & Society 28.2 (2017)

5. Inati, Shams Constantine, ed. Iraq: its history, people, and politics. Amherst, NY: Humanity Books, 2003.

6. Hertzberg, Benjamin. "Rationalism, pluralism, and freedom." Contemporary Political Theory 15.2 (2016).

7. Hayes, Jarrod. "Identity, authority, and the British war in Iraq." Foreign Policy Analysis 12.3 (2016).

8. Herbert, Siân. "Who are the Elite Groups in Iraq and How do they Exercise Power." (2018).

9. Hammond, Philip. "Framing post-Cold War conflicts: The media and international intervention." (2018).

10. Haddad, Fanar. Shia-Centric State Building and Sunni Rejection in Post-2003 Iraq. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2016.

11. Dodge, Toby. "Iraq: A Year of Living Dangerously." Survival 60.5 (2018).

12. Ahram, Ariel I. "Sexual Violence, Competitive State Building, and Islamic State in Iraq and Syria." Journal of Intervention and Statebuilding (2018).
13. Kfir, Isaac. "Social identity group and human (in) security: The case of Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL)." Studies in Conflict & Terrorism 38.4 (2015).
14. Rowe, Cami. "17. Iraq Veterans Against the War:'that whole gender paradigm'." Handbook on Gender and War (2016).
15. Shanks, Kelsey. "The changing role of education in the Iraqi disputed territories: assimilation, segregation and indoctrination." Globalization, Societies and Education 14.3 (2016).
16. Dodge, Toby, et al. "Iraq synthesis paper: understanding the drivers of conflict in Iraq." (2018).
17. Van Schaack, Beth. "The Iraq Independent Investigative Team & Prospects for Justice for the Yazidi Genocide." (2018).
18. Degli Esposti, Emanuelle. "The aesthetics of ritual-contested identities and conflicting features in the Iraqi Shi'a diaspora: Ritual, performance and identity change." Politics 38.1 (2018).
19. Rumelili, Bahar, and Jennifer Todd. "Paradoxes of identity change: Integrating macro, meso, and micro research on identity in conflict processes." Politics 38.1 (2018).
20. Karami, Hashem M. "The Political and Social Roots of Terrorism in Iraq (2003-2017)." Researchers World 8.3 (2017).
21. Monten, Jonathan. "Intervention and state-building: comparative lessons from Japan, Iraq, and Afghanistan." The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 656.1 (2014).
22. Sahu, Priyadarsini. "Systemic Collapse and Rise of Isis in Post-Saddam Iraq." International Journal of Innovative Knowledge Concepts 6.Special: 1 (2018).
23. Papagianni, Katia. "State building and transitional politics in Iraq: The perils of a top-down transition." International studies perspectives 8.3 (2007): 253-271.
24. Bouillon, Markus E. "Iraq's state-building enterprise: State fragility, state failure and a new social contract." International Journal of Contemporary Iraqi Studies 6.3 (2012).
25. Georgis, Mariam, and Riva Gewarges. "Violence on Iraqi bodies: decolonising economic sanctions in security studies." Third World Quarterly (2019).
26. Rohde, Achim. "Who Are We? Identity Discourses in Iraqi Textbooks Before and After 2003." Multiple Alterities. Palgrave Macmillan, Cham, 2018.
27. Kaya, Zeynep. "Resilience policy and internally displaced women in Iraq: an unintentionally flawed approach." (2018).
28. Matin, Kamran. "Lineages of the Islamic State: An international historical

sociology of State (de-) formation in Iraq." Journal of Historical Sociology 31.1 (2018).

Synopsis

Indeed, the building-state of the Iraqi after 2003 has based on the identity of sect or sect rather than national identity, especially as Iraq is characterized by social-pluralism. The features of the state in Iraq had absented due to the succession of dictatorial regimes, especially after the collapse of the Baath regime. Hence, the Iraqi political decision-maker must depend on strategy that contain and bring all the energies and potentials in order to build this tenuous state especially as social and ethnic pluralism prevail in all parts of the country. The article focused on the social pluralism that generate to differences and visions caused many problems which hindered the building of a state with the absence of political-consensus (consensual democracy). It is necessary to find solutions that lead to the establishment of that state as a national basis, rejecting economic and social exclusion, and then uniting the views of the political decision-maker to establish a constructive Iraqi national identity. Finally, article also focused on the most important foundations for the success of the foundations of building the Iraqi state after 2003, such as political and economic reform.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1399-1417